

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

(وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلُهُ وَالذِّي ... لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا
اِحْتُذِي) .

وفي التعريفين نظر : أما الأول فلأن الولو من " كَوَوْكَبٍ " والنون من " قَرَنُفُلٍ " زائدتان كما ستعرفه مع انهما لا يسقطان .

وأما الثاني فلأن الفاء من " وَعَدَ " والعين من " قَالَ " واللام من " غَزَا " أصول مع سقوطهن في " يَعِدُ " و " قُلْ " و " لَمْ يَغْزُ " .

وتحرير القول فيما تعرف به الزائد أن يقال : أعلم أن لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين ثم الزائد نوعان : تكرر لأصلٍ وغيره .

فالأول لا يختصُّ بأحرف بعينها وشَرْطُهُ أن يماثل اللام كجَلَابٍ وَجَلَابٍ أو العَيْنَ : إما مع الاتصال كقَتَلٍ أو مع الانفصال بزائد كعَقَدَنَقَلٍ أو مماثل الفاء والعين كَمَرْمَرِيَسٍ أو العَيْنَ واللام كصَمَحَمَحٍ وأما الذي يماثل الفاء وحدها كعَرَفَقَرٍّ وَسُنْدُسٍ أو العَيْنَ المفصولة بأصل كحَدَرَدٍ - فأصلى .

وإذا بُدِيََ الرباعي من حرفين فإن لم يصحَّ إسقاطُ ثالثه فالجميع أصل كسَمْسَمٍ وإن صح كلامُ لَمَمَةٍ وَلَمَمَةٍ فقال الكوفيون : ذلك الثالث زائد مُبْدَلٌ من حرف مماثل للثاني وقال الزجاج : زائد غير مبدل من شيء وقال بقية البصريين : أصل .

والنوع الثاني مختص باحرف عشرة جمعها الناظم في بيت واحد أَرْبَعَ مرات قال :